

تقرير

14 شباط: الذكرى لا تصنع حلفاء

الأخير حول دور حزب الله، متجاهلاً أن رئيس الحكومة تمام سلام أكد تنسيق باسيل معه في موقف لبنان، ومتابعاً حوار الثنائي مع حزب الله، وكان شيئاً لم يكن. وكما يحاول أيضاً أن يفعل بالنسبة الى تجاهل مطالب التيار الوطني الحر في الحكومة، أو حتى في حملة سياسية وإعلامية لإبراز مخاطر الإتيان بعون رئيساً للجمهورية، مقابل إظهار إيجابيات الإتيان بفرنجية. في الأيام الأخيرة، باتت حدة المواقف بين تيار المستقبل والقوات والتيار الوطني الحر، المخفية والمعلنة، تشير الى أن القضية لا تتعلق بحالة أنية وبمشروع رئاسي، بل هي قضية الإمساك بقرار وبمفاصل أساسية في السلطة والاقتصاد والمال، مهما كان ثمن الوصول الى ذلك. على هذا الإيقاع، تنهيا قوى 14 آذار للاحتفال بذكرى 14 شباط. وحتى الآن، باتت لا تجمعها إلا الذكرى. والذكرى لا تصنع حلفاء كما صار جلياً.

فحسب، بل مع المكونات المسيحية كافة داخل 14 آذار وخارجها، ولا سيما مع التيار الوطني الحر، على غرار ما حصل بالنسبة الى موقف

يريد الحريري تكرار تجربة والده من دون أخذ المتغيرات اللبنانية والمسيحية في الحسبان

لبنان في اجتماع وزراء الخارجية العرب، إذ إن المستقبل شن حملة سياسية مركزة على أداء وزير الخارجية جبران باسيل في المؤتمر

القرار السياسي في التشريع وقانون الانتخاب والرئاسة والحكومة والقرار الاقتصادي، والإبقاء على الثغر قائمة بحجة الاتفاق في النظرة الاستراتيجية الى القضايا الداخلية والإقليمية. وما يحصل هو نتيجة طبيعية ومنطقية لمسار من الأداء الذي لم يرد أي من المعنيين أن يحاول إصلاحه قبل قوات الأوان. ليس بسيطاً أن يقدم الحريري على مغامرة من نوع إطاحة كل فكرة 14 آذار من أجل ترشيح فرنجية ويسعى الى إقناع شخصيات هذه القوى به، وأن يعود ججع الى الإطار المسيحي البحث في احتمال ترشيح عون. لكن يكون تبسيطاً أن نقول إن ججع يقوم بردة فعل فقط على تصرف الحريري، لأن الخلافات بين المكونين الأساسيين صارت كبيرة ومتنوعة، وكان يفترض أن تحل على مدى الشهور الطويلة، بدل أن تزكيتها شخصيات سياسية معروفة، أحياناً لغايات شخصية بحثاً لا تتعدى الإطار المحلي الضيق. وما حصل هو أن الحريري اختار دائماً المنحى الآخر، وذهب بعيداً في التقليل من الاعتراضات المسيحية العامة في تهميش الدور المسيحي، فأراد تكرار تجربة والده في الحكم وحيداً مع الرئيس الباس الهراوي، والعودة من باب المال الى الساحة السياسية، من دون الأخذ في الحسبان كل المتغيرات اللبنانية والمسيحية التي حصلت خلال 25 عاماً.

والمشكلة أن تصرف الحريري لم يبق محصوراً، بدلالاته وتأثيراته المحلية، في الإطار الضيق، بل صار بمثابة شد كباش مع ججع، بعدما توسعت حلقة المعارضين في الأوساط المستقبلية على أداء رئيس القوات في ملف التشريع وقانون الانتخاب ورئاسة الجمهورية الى حد التجريح. ثمة كلام يقال في حق ججع، يكاد يقارن بما كان يقوله خصومه اللدودون في قوى 8 آذار، ولا تلغيه محاولات «الناظمين» القواتية والحريرية بأن لا شيء يفك «لحمة 14 آذار». بالنسبة الى المستقبل، ارتكب ججع «الخطأ القاتل»، تماماً كما سبق لعون أن ارتكبه أيضاً، لأن كليهما يريد صنع سياسة خارج إطار يرسمه الحريري والمستقبل كما اعتادا أن يفعلا هم وورثة الحريري الأب طوال أعوام. لذا يصبح السؤال المتداول في الكلام السياسي داخل الحوارات الثنائية والموسعة: «لماذا يحق للحريري ما لا يحق لججع» تعبيراً حقيقياً عن أزمة لا يعيشها المستقبل مع القوات

بعد شهر، تحتفل قوة 14 آذار بذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري. مشهد هذه القوة اليوم يجعل من الصعب الكلام عليها، من دون التحدث عن محاولة المستقبل القبض على قرار المسيحيين، من حلفائه وخصومه على السواء

هيام القصيفي

لن يكفي الشهر الفاصل عن اغتيال قوى 14 آذار بذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري لرأب الصدع بين مكونات هذه القوى التي كانت تعزف عن نفسها، بعد عام 2005، بأنها «ثورة الأرز والاستقلال». وبعد 2009 بأنها «الأكثرية النيابية». وقد لا تكفي الأيام المقبلة لإعادة جمع ما تفرق أخيراً، حتى لو تراجع الرئيس سعد الحريري عن ترشيح رئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية، ولو لم يعلن رئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير ججع ترشيح رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون. ولا يكفي أن يشارك ججع في ذكرى اغتيال الوزير محمد شطح لتعود قوى 14 آذار الى ما كانت عليه قبل عشرة أعوام. فردة الفعل التي حصلت أمس على إطلاق الوزير السابق ميشال سماحة، من جانب شخصيات من هذه الأكثرية، تعبر عن حال انفصام تام بين ردة الفعل «العاطفية» استذكراً لعمليات الاغتيال التي أودت بحياة مجموعة من شخصيات هذه القوى، وبين الازدواجية في الواقع الذي تعيشه والتخبط في اتخاذ مواقف سياسية واضحة.

ذهب الحريري الى ترشيح فرنجية، والتقارب بين ججع وعون حول ملف رئاسة الجمهورية، باتا يختصران حال الانشقاق الداخلي بين هذه المكونات. لكن الحدثين هما النتيجة وليس السبب في ما نشهده حالياً من تمزق داخلي، ومن ردود الفعل الحادة المتبادلة بين أركان هذه القوى وشخصياتها حول واقع يتردى منذ شهور، لا بل منذ أعوام. ما يحصل هو «تراكم» الأخطاء والمواقف والنظرة الى الواقع الداخلي والقبض على



ميشال سليمان
يسعى لشراء مصرف

تداولت الأوساط المصرفية معلومات عن نية رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان شراء حصة من اسهم احد البنوك المحلية المعروضة للبيع من مالكيها الاجانب. وتفيد المعلومات أن نائب رئيس مجلس الوزراء سمير مقبل يتولى مهمة التفاوض، وهو سيلتقي رئيس مجلس ادارة البنك اليوم لتقديم عرض في هذا الشأن.

ضرورة عدم اقتراح أي بند من خارج الجدول. وبالفعل، لم يناقش المجلس أي بند من خارج الجدول، علماً بأن بعض الوزراء كانوا ينتظرون إقرار بنود متصلة بالانتخابات البلدية. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر وزارية أن أي فريق سياسي لم يطلب تأجيل الانتخابات البلدية. وبناءً على ذلك، «من المنطقي أن تجرى في موعدها». وأكدت المصادر أن السلطة قادرة - من الناحيتين الأمنية والإدارية - على إجراء هذه الانتخابات.

وعلى طاولة مجلس الوزراء التي أقرت أمس بنوداً عادية، حضر ملف النفائات، إذ أكد رئيس الحكومة تمام سلام أن عملية الترحيل ستبدأ قريباً جداً. وقالت مصادر وزارية لـ«الأخبار» إن العقد مع الشركة التي ستتولى التصدير سيوقع في الأيام القليلة المقبلة، على أن يبدأ الترحيل في غضون أسابيع. وأكدت المصادر أن الشركة لن تعلن وجهة الترحيل إلا بعد توقيع العقد.

(الأخبار)



قوى 14 آذار لا تجمعها إلا الذكرى (مروان بوحدير)

ناشطو الحملة: تحرك أمس ضمن سلسلة تحركات لن تكون وزارة البيئة آخرها

بالوصول الى الطابق الثامن في مبنى العازارية في وسط بيروت، بهدف تنفيذ اعتصام مفاجئ، بالتزامن مع الاعتصام الذي دعت اليه الحملة اثناء انعقاد مجلس الوزراء. بحسب ناشطي الحملة، جاء استهداف وزارة البيئة بعد مواقف أطلقها الوزير محمد المشنوق حول ملف النفائات، وأن هذا التحرك يأتي ضمن سلسلة التحركات التي تقوم بها الحملة. «لن تكون وزارة البيئة آخرها». أجهزة الأمن لجأت الى القوة لفض الاعتصام. استخدمت العنف ضد المتظاهرين، ما أدى الى سقوط جرحي، واعتقلت 18 شخصاً منهم، بينهم أحد محامي الحراك واصف الحركة، الذي يتطلب توقيفه الحصول على

بهم مجموعة من قوات مكافحة الشغب واقفلت المدخل. حينها، بدأ التدافع بين عناصر مكافحة الشغب والمعتصمين الذي علموا أن رفاقهم أصبحوا محاصرين داخل مقر وزارة البيئة. لم تنتظر القوى الأمنية وعناصر مكافحة الشغب كثيراً لفض الاعتصام داخل الوزارة بالقوة وبناء على اشارة القضاء. فور وصول قائد شرطة بيروت محمد الأيوبي أخرج موظفو الوزارة من المبنى، وصعدت قوات مكافحة الشغب واخرجت الناشطين بالقوة واعتقلتهم. حاول الموجودون على مدخل المبنى منع نقل الموقوفين، إلا أن عناصر مكافحة الشغب استخدمت العنف، واعتقلت 3 من المتظاهرين حاولو اعتراض الآلية التي نقلت المعتقلين.

ووافق على اطلاق الحركة. الا ان الاخير رفض الخروج من مكان اعتقاله ما لم يُفرج عن الناشطين كافة، فجرى لاحقاً الافراج عن 15 موقوفا دخلوا وزارة البيئة، وأبقي 3 استناداً لاشارة القضاء، بتهمة عرقلة سير آلية عسكرية. لم يكن هناك أي مؤشر على أن الأمور متجهة نحو التصعيد. فبعد الاعتصام في ساحة رياض الصلح، قررت مجموعة صغيرة أن تتوجه الى أمام مداخل المجلس النيابي ومدخل بلدية بيروت تاركين على الحيطان بعض الشعارات، مثل «بدنا مطمر عمومي بالسراي الحكومي»، فيما وصلت مجموعة الى مبنى العازارية، حيث نجح البعض بالصعود الى المبنى، فيما بقي البعض على المدخل. لحقت

حسين مهدي

في كل تحرك تقوم به اجدى مجموعات الحراك الشعبي، تظهر السلطة ما في جعبتها من أدوات قمع. هذه المرة اعتقلت أجهزة الأمن المحامي واصف الحركة، غير أبهة بحصانته النقابية، فيما رفض المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود التكيلف الذي حصل عليه محامو الحراك من نقيب المحامين المتابعة ملف الموقوفين، أمس، الذين اقتيدوا الى تكتة الحلو بواسطة سيارة مخصصة لنقل السجناء.

تكرر، أمس، سيناريو اقتحام وزارة البيئة ومحاولة الاعتصام داخله. فقد نجحت حملة «بدنا نحاسب» وناشطون آخرون